

## المحتويات

الصفحة

333.....	الفصل الثالث عشر الاقتصاد الفلسطيني.....
333.....	أداء الاقتصاد الفلسطيني عام 2000.....
334.....	السكان والعمالة والبطالة.....
334.....	أداء القطاعات الاقتصادية.....
335.....	القطاع الزراعي.....
335.....	القطاع الصناعي.....
336.....	قطاع التشييد والبناء.....
336.....	قطاع الخدمات.....
337.....	قطاع التجارة الخارجية.....
338.....	التطورات المالية.....
338.....	الجهاز المصرفي.....
339.....	العون المالي الدولي.....
339.....	الفقر في الأراضي الفلسطينية.....
341.....	ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين.....
341.....	(2000-1995).....
342.....	تابع ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين.....
342.....	(2000-1995).....



## الفصل الثالث عشر الاقتصاد الفلسطيني

### أداء الاقتصاد الفلسطيني عام 2000

كان أداء الاقتصاد الفلسطيني حتى بداية الربع الأخير من عام 2000 يسير بمعدل جيد قدر بحوالي 6 في المائة مقارنة بعام 1999. ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28، سارت الأوضاع في اتجاه مخالف لذلك وأصيب الاقتصاد الفلسطيني، الذي يعاني أصلاً من صعوبات جمة بسبب تعسف الاحتلال الإسرائيلي، بالشلل التام في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للممارسات الإسرائيلية في مواجهة الانتفاضة، وذلك من جراء تدمير إسرائيل لمؤسساته الاقتصادية والإنتاجية وجرفها للأراضي الزراعية، وقيامها بإغلاق المعابر والحدود وحصار المدن والقرى الفلسطينية ومنع حركة البضائع والسلع والمواد الأولية من وإلى فلسطين. كما أوقفت القوى العاملة الفلسطينية عن العمل سواء داخل إسرائيل أو داخل المناطق الفلسطينية ذاتها وذلك بمنع انتقال العمالة من فلسطين إلى المناطق المحتلة داخل إسرائيل ومنعها أيضاً من الانتقال فيما بين المدن والقرى الفلسطينية ذاتها مما أدى إلى حرمان حوالي 150 ألف عامل فلسطيني من العمل داخل إسرائيل وعدم تقاضيهم أجوراً، كما أوقفت السلطات الإسرائيلية مستحقات السلطة الفلسطينية من ضرائب المقاصة والقيمة المضافة والتحويلات المستحقة.

وقد بلغت أيام الإغلاق الشامل 95 يوماً خلال عام 2000، وبإضافة أيام العطلات والأعياد اليهودية تبلغ أيام الحصار والتعطيل عن العمل 150 يوماً، وتتراوح تقديرات تعطيل العمالة الفلسطينية ما بين 675 و1050 مليون دولار أي بمعدل يتراوح ما بين 5 و7 مليون دولار يومياً. كما تراوحت تقديرات خسائر الجهاز الإنتاجي بقطاعاته الرئيسية الزراعة، الصناعة، والبناء والتشييد، والسياحة والفنادق، ما بين 8 و12 مليون دولار يومياً، كما أن الخسائر البشرية لا تقدر بثمن. وبالإضافة إلى ذلك فإن الخسائر طويلة المدى تمثلت في هروب رؤوس الأموال، وتراجع الاستثمار وتوقف الخطط والمشاريع التنموية وبرامج التدريب، وزيادة المديونية العامة.

ونتيجة للتأثيرات السالبة للعوامل المذكورة، يقدر أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً عام 2000 يقدر بنحو 8 في المائة في أحسن التقديرات، كما يقدر أن ينخفض الناتج القومي بنحو 11 في المائة. وفي ضوء هذه التقديرات انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بحوالي 12 في المائة، حيث بلغ 1420 دولار عام 2000، مقابل 1606 دولار عام 1999. وتعتبر هذه التقديرات متفائلة نظراً للدمار الشامل الذي لحق بالاقتصاد الفلسطيني. مما أدى إلى تدني مستوى معيشة الفرد الفلسطيني وزيادة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

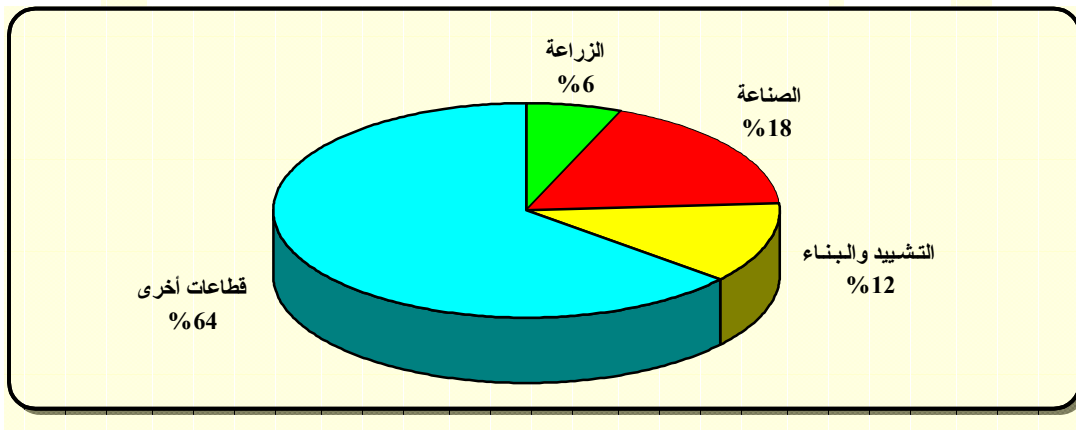
## السكان والعمالة والبطالة

بلغ معدل نمو السكان في الأراضي الفلسطينية 4.5 في المائة سنوياً، ويعتبر ذلك من أعلى المعدلات في العالم، فقد بلغ عدد السكان 3.2 مليون نسمة إلا أن القوى العاملة لم تتعدى نسبة 23 في المائة فقط من إجمالي السكان ويبلغ عددهم نحو 746 ألف عامل ويبلغ عدد العاملين نحو 641 ألف عامل. ونظراً لمحدودية سوق العمل الفلسطيني يكون اللجوء لسوق العمل الإسرائيلي حتمي حيث تستوعب هذه السوق نحو 150 ألف عامل مسجل يشكلون ربع القوى العاملة الفلسطينية الفعلية، ناهيك عن العمالة غير المسجلة. وعند قيام إسرائيل بتنفيذ الحصار والإغلاق الشامل، تتوقف الفعاليات الإنتاجية وكذلك الاستيراد والتصدير حتى للمدخلات الإنتاجية والتي تشكل نحو 60 في المائة منها مستوردات وسيطة وأساسية للمنتجات الفلسطينية، مما يترتب عليه إغلاق المصانع والمعامل وحتى المزارع وتتوقف أنشطة البناء والخدمات المختلفة ويؤدي ذلك إلى زيادة معدلات البطالة والتي فاقت 65 في المائة بنهاية عام 2000. ومما لا شك فيه أن تفاقم معدلات البطالة يؤدي إلى تدني مستوى المعيشة التي بدورها تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر وزيادة عدد من هم تحت خط الفقر.

## أداء القطاعات الاقتصادية

تشير التقديرات التي تظهر في جدول المؤشرات الأساسية، أن الاقتصاد الفلسطيني يغلب عليه المجال الخدمي في توليد الناتج المحلي، حيث استحوذت القطاعات الخدمية على نسبة 50 في المائة، وأن القطاعات الأخرى تشكل نحو 50 في المائة. وتقدر مساهمات القطاعات الأخرى في الناتج المحلي بنحو 6 في المائة للقطاع الزراعي و18 في المائة للقطاع الصناعي و12 في المائة لقطاع التشييد والبناء، كما يتضح من الشكل رقم (1).

شكل (1) : مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، 2000



## القطاع الزراعي

استمرت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي في الانخفاض للعام الرابع على التوالي، حيث انخفضت عام 2000 إلى 6 في المائة بعد أن كانت 24 في المائة عام 1993، وقد واكب ذلك انخفاض في نسبة العاملين في هذا القطاع وصلت إلى 13 في المائة من العمالة الفلسطينية، بعد أن كان يوفر العمل لنسبة تتراوح ما بين 22-25 في المائة في مطلع التسعينات من القرن الماضي، وقد ترتب على ذلك انخفاض قيمة الإنتاج الزراعي من نحو 635 مليون دولار عام 1998 إلى نحو 275 مليون عام 2000، ولم تتعد مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات الفلسطينية نسبة 30 في المائة، بعد أن بلغت 80 في المائة عام 1998، مما ترتب على ذلك زيادة الواردات الزراعية من إسرائيل، خاصة من المواد الغذائية الأساسية، لتشكل هذه الواردات نسبة 70 في المائة من إجمالي الواردات الفلسطينية.

ويرجع الانخفاض الكبير السابق ذكره إلى المعوقات الإسرائيلية المخططة لإدماج الزراعة الفلسطينية كمنتجات وسيطة للصناعات الإسرائيلية، وإلغاء فرص تصديرها للخارج، وفرض المزيد من اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل، وتمثلت أبرز الممارسات الإسرائيلية المعوقة في التحكم وتقييد المدخلات الإنتاجية للزراعة الفلسطينية من بذور وأسمدة ومبيدات ومعدات وآلات، بالإضافة إلى التحكم الإسرائيلي في المياه الفلسطينية وبنسبة تزيد عن 80 في المائة، واستنزافها عن طريق مستعمراتها، بالإضافة إلى منع صيد الأسماك في البحر المتوسط، والإضرار بالمنتجات الحيوانية والدواجن الفلسطينية لترسيخ الاعتماد المطلق على المنتجات الإسرائيلية.

## القطاع الصناعي

تشير التقديرات الأولية إلى أن القطاع الصناعي حافظ على معدلات مساهمته في إجمالي الناتج المحلي وتوفير فرص العمل وذلك بنحو 15 في المائة من إجمالي العاملين، وإن كانت الخطط الطموحة مضاعفة الوزن النسبي المرجح لهذا القطاع في البناء الهيكلي، إلا أن الممارسات الإسرائيلية وعدم وفرة المدخلات الإنتاجية وإقفال الأسواق الإقليمية والدولية أمام الصادرات الفلسطينية قد حال دون ذلك، حيث تركز إسرائيل تزايد اعتماد السوق الفلسطيني على صناعاتها في إطار تبعية مطلقة وغير متكافئة، وعرقلة نمو الصناعات الفلسطينية حتى الصناعات الصغيرة والمنزلية.

كما تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الفلسطينية، حيث لم تتجاوز نسبة 20 في المائة بعد أن كان يعول على هذا القطاع مضاعفة هذه النسبة، إلا أن الإجراءات الإسرائيلية التعسفية خلال قيام انتفاضة الأقصى في الربع الأخير من عام 2000 قد أدت إلى تدمير 30 في المائة من المصانع الفلسطينية بالكامل، وأصيب بأضرار مباشرة نسبة 30 في المائة أخرى، بحيث توقفت جزئياً عن الإنتاج، مما أدى إلى توقف 60 في المائة من الفعاليات الصناعية الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى منع إسرائيل لإمداد بقية المصانع الفلسطينية بالمدخلات الإنتاجية، ومنع الصادرات، ناهيك عن قدم الآلات والمعدات، وضعف الاستثمارات، وانعدام فرص المنافسة أمام سياسات الإغراق والاحتكار الإسرائيلية، وهذا أدى بدوره

إلى تدهور الإنتاج الصناعي إلى نحو 824 مليون دولار عام 2000 بعد أن بلغ نحو 892 مليون دولار عام 1999، صدر منه ما قيمته 85 مليون دولار فقط، متمثلة في أحجار ومنتجات منزلية وصناعات صغيرة تقليدية.

## قطاع التشييد والبناء

لم يكن هذا القطاع أفضل حظاً من القطاعين السابقين، بل تراجع وتضرر بدرجة أسوأ، لما أصاب أصحاب المنازل والمباني والمنشآت الفلسطينية من دمار كبير، وهدم متعمد وتخريب مخطط، ولم يتمكن أحد من إعادة الإعمار أو حتى الترميم لمنع دخول مواد البناء ومستلزمات الإنتاج، بل توقفت المعامل الصغيرة المحلية وتعطل العمال، فبعد أن كان هذا القطاع يساهم في المتوسط بنسبة 25 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، ويوفر العمل لنسبة 35 في المائة من العمالة الفلسطينية، تدنت هذه المعدلات لتصل إلى 12 في المائة و22 في المائة على التوالي.

وقد واكب التراجع السابق تجميد عملية السلام والتي قادت كمحصلة إلى عدم الاستثمار في هذا القطاع، لأن الارتباط بين فعاليات هذا القطاع والاستقرار طردي ومباشر، ودعم هذا الاتجاه قلة الطلب على الإسكان في ظل عدم وضوح الرؤيا لأي بارقة أمل للسلام، وعدم استعداد إسرائيل للتقيد بالشرعية الدولية، ولا حتى تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، وهذا انعكس بدوره على زيادة معدلات الشواغر من المباني التي أقيمت في المرحلة الانتقالية وبكثافة استثمارية في ظل أسعار كانت مربحة وموجة تقاؤل عارمة.

## قطاع الخدمات

يتضمن هذا القطاع الخدمات الاقتصادية، باستثناء التجارة الخارجية، خدمات السياحة والفنادق، والنقل والمواصلات والاتصالات، وخدمات الصحة، والتعليم والتجارة الداخلية وخدمات البلديات والمحليات، والطاقة والوقود والمياه والكهرباء، والإعلام والبيئة، والخدمات السيادية المتعلقة بالسلطة من أمن وقضاء، والمنافذ والحدود والموانئ والمطارات، والصرف الصحي والزراعي والترع والجسور والكباري بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية ومراكز الشباب والطفولة والأمومة والخدمات المصرفية وغيرها.

ويشكل قطاع السياحة والفنادق الفلسطيني أهمية خاصة في قطاع الخدمات، حيث يعول عليه الكثير في إحداث تصحيحات هيكلية للاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى حفز الاستثمارات، وإحداث آثار تنموية مضاعفة أمام تعدد وتنوع وتزايد الموارد السياحية. ومما لا شك فيه أن التدفقات السياحية تتناسب طردياً مع الاستقرار والأمن والسلام، وهذا مفقود في ظل الظروف الحالية أمام الممارسات الإسرائيلية والتدميرية، مما قاد إلى إقفال عدد كبير من الفنادق والمطاعم الفلسطينية، وقد بلغت نسبة الأماكن الشاغرة 70 في المائة، مما أدى بدوره إلى تعطل عدد كبير من العاملين في هذا القطاع.

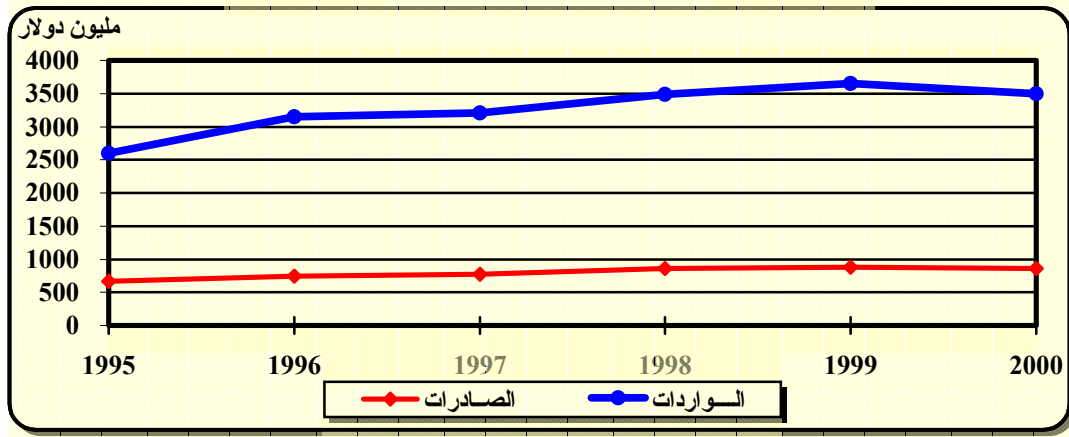
كما أصيبت معظم القطاعات الخدمية الأخرى بتراجع كبير، حيث واجه قطاع النقل والمواصلات المزيد من القيود الإسرائيلية، بدءاً من منع دخول السيارات الفلسطينية لإسرائيل لدواعي أمنية، إلى اتباع سياسة النقل المتقطع باستخدام أكثر من سيارة بكل ما يترتب على ذلك من تكاليف ومشاق وإهدار للموارد، وكذلك عدم وفرة قطع الغيار للمركبات في ظل تقادمها، وعدم توفير متطلبات التشغيل من زيوت ووقود وغيرها، وزاد من الآثار التدميرية حفر وتجريف وتدمير الطرق الفلسطينية، وقفل الممرات والمعابر والبوابات، بل وتدمير آلاف المركبات.

انطبقت نفس المعدلات التدميرية على خدمات الصحة والتعليم والتدريب، والإعلام والبيئة والثقافة والخدمات البلدية والقروية، والقضاء والعدالة والجمارك، والصرف الصحي، وتدمير البنى الأساسية، وتوقف أنشطة الأندية ومراكز الشباب وحتى مراكز العجزة والمسنين، ناهيك عن التحكم الاحتكاري الإسرائيلي المطلق وبنسبة 100 في المائة في خدمات الكهرباء والماء والوقود والغاز والاتصالات.

## قطاع التجارة الخارجية

انخفضت صادرات السلع والخدمات الفلسطينية إلى نحو 857 مليون دولار عام 2000 بعد أن كانت 880 مليون دولار عام 1999، وتراجعت الواردات الفلسطينية من السلع والخدمات عام 2000 بنسبة 4.2 في المائة عن مستواها في عام 1999، إذ بلغت نحو 3494 مليون دولار بعد أن كانت نحو 3648 مليون دولار، وإن كانت تشكل خمسة أضعاف الصادرات، مما ترتب عليه تناقص العجز المطلق في ميزان السلع والخدمات ليصبح 2637 مليون دولار عام 2000 لصالح إسرائيل، بعد أن كان 2768 مليون عام 1999، وذلك نتيجة لإقلال الواردات من ناحية والتناقص في الصادرات من ناحية أخرى. ومن جانب آخر، ارتفعت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 74 في المائة عام 1999 إلى 76 في المائة عام 2000، في حين سجلت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي زيادة عن مستواها في عام 1999 بنحو 0.9 نقطة مئوية لتبلغ 18.7 في المائة عام 2000.

وتدعم الدلالات السابقة تحكم إسرائيل في التجارة الفلسطينية وبنسبة 95 في المائة استيراداً وتصديراً، في حين تتم النسبة الباقية تحت إشراف إسرائيل ومراقبتها وعبر موانئها ومطاراتها وتحكمها في المنافذ والحدود الدولية، وبالتالي عمدت إلى استمرار تقليص التجارة الفلسطينية الدولية حتى مع دولتي الجوار مصر والأردن، حيث انخفضت التجارة الفلسطينية مع كلا البلدين لأقل من 2 في المائة عام 2000 مقارنة بنحو 8 في المائة عام 1999 و17 في المائة عام 1998. ويوضح الشكل البياني رقم (2) مؤشرات الصادرات والواردات الفلسطينية.



## التطورات المالية

تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية خلال عام 2000 بنحو 20 في المائة إذ بلغت نحو 1364 مليون دولار، ساهمت الضرائب المحلية بنحو 62 في المائة بزيادة قدرها نحو 8.4 في المائة عن عام 1999، في حين شكلت الإيرادات غير الضريبية نحو 9 في المائة منخفضة عن مستواها في عام 1999 بنحو 2.5 في المائة وشكلت المنح نحو 29 في المائة.

ومن جانب آخر، فقد ارتفعت النفقات العامة خلال عام 2000 بنحو 14 في المائة لتبلغ نحو 1364 مليون دولار، وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته نحو 69 في المائة لتبلغ نحو 940 مليون دولار في حين ارتفعت النفقات الرأسمالية عام 2000 بنحو 59 في المائة لتصل إلى نحو 424 وتمثل مساهمتها في هيكل النفقات نحو 31 في المائة. وقد بلغ عجز الموازنة في عام 2000 نحو 400 مليون دولار، ولجأت السلطة في تمويله إلى المنح والعون الأجنبي.

## الجهاز المصرفي

يواجه الجهاز المصرفي صعوبات كثيرة جراء الوضع السائد في الأراضي الفلسطينية الناجم عن الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل ضد السلطة الفلسطينية مما أدى إلى صعوبة مواصلتها لجهودها لاستكمال وضع الأطر القانونية للسياسات والأساليب التي تمكنها من القيام بمسؤولياتها على الوجه المطلوب. وفي هذا الصدد تواجه سلطة النقد الفلسطينية متاعب في جهودها الإشرافية والرقابية على المصارف الأمر الذي قد يؤدي إلى تأثر دور الجهاز المصرفي في الحياة الاقتصادية. وبالرغم من الصعوبات المشار لها، إلا أن التقديرات المتوفرة تشير إلى أن الجهاز المصرفي شهد توسعاً ملحوظاً خلال عام 2000، فتشير التقديرات إلى أن الموجودات المجمعّة للمصارف قد ارتفعت بنسبة تقدر بنحو 19 في



المائة بزيادة عن عام 1999 لتبلغ نحو 4.6 مليار دولار مقارنة بنحو 3.9 مليار دولار عام 1999. كما سجلت ودائع العملاء المقيمين زيادة ملحوظة بلغت نسبتها نحو 22.5 في المائة عام 2000 لتبلغ 3.5 مليار دولار. كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف للقطاعات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك السلطة الوطنية ومؤسسات القطاع العام، خلال عام 2000 بنسبة كبيرة بلغت نحو 33.9 في المائة لتصل إلى نحو 1328 مليون، مقارنة بنحو 992 مليون دولار عام 1999. غير أن التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص شهدت في عام 2000 زيادة طفيفة بنسبة 1.9 في المائة لتبلغ نحو 911 مليون دولار مقارنة بنحو 894 مليون دولار ومعدل زيادة قدره 21.4 في المائة عام 1999، مما يعكس التأثيرات السلبية للممارسات الإسرائيلية القمعية في الأراضي الفلسطينية على نشاط القطاع الخاص.

## العون المالي الدولي

واكب الدعم المالي الخارجي مسيرة عملية السلام وبتراجعها انخفضت تدفقاته بدرجة ملحوظة، وتوقف دعم المشروعات التنموية القائمة بالفعل والتي لم تستكمل. وتشير التقديرات إلى العون المالي الدولي الأجنبي والعربي قد انخفض من نحو 274 مليون دولار في عام 1999 إلى 137 مليون دولار في عام 2000، وذلك بالإضافة إلى التبرعات والمنح العينية المقدمة من الجمعيات الأهلية.

ونتيجة للمؤشرات والدلالات السابقة، واجهت السلطة الوطنية صعوبات مالية كبيرة، خاصة لمواجهة التزاماتها المالية الضرورية الشهرية البالغة نحو 55 مليون دولار كمرتبات وأجور لموظفيها حيث تغطي بنسبة 50 في المائة من مستحقات السلطة لدى إسرائيل. وذلك إلى جانب النفقات الطارئة والتزامات السلطة بدعم أسر الشهداء ومعالجة آلاف الجرحى ورعايتهم. وقد أدى ذلك إلى اعتماد السلطة على الدين العام الذي بدأ يتزايد في تراكماته للوفاء بالتزاماتها في ظل انحسار تدفقات العون المالي الدولي.

## الفقر في الأراضي الفلسطينية

ركزت إسرائيل في سياساتها التعسفية على زرع الفقر وترسيخه في الشعب الفلسطيني كسلاح تركيع، حيث تحارب المقاومة بالجوع ولقمة العيش، والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية حتى العلاج، خاصة وأن 25 في المائة من السكان يعيشون في معسكرات اللاجئين التي تدعمها معونات الأمم المتحدة، ونحو 30 في المائة يعيشون في الأرياف في مستويات معيشية متدنية وبفروق شاسعة عن سكان المدن، ويفتقر معظم السكان للخدمات الحيوية من إسكان وخدمات صحية وتعليم ونقل ومواصلات واتصالات وغيرها. وضاعف من شدة الفقر الممارسات الإسرائيلية المخططة والمدروسة، بحيث أصبح ما يقارب 60 في المائة من الأسر الفلسطينية تعيش أسفل خط الفقر. فإلى جانب انخفاض معدلات الدخل الحقيقي والاستهلاك وتدني مستويات المعيشة، تتمثل أبرز مؤشرات الفقر الذي يعاني منه سكان فلسطين في الآتي:

أولاً: تفشي البطالة وارتفاع معدلات الإعاقة، قادت الممارسات الإسرائيلية بمنع العمالة الفلسطينية من الدخول والعمل في إسرائيل إلى تعطل 150 ألف عامل مسجل، بجانب أكثر من 50 ألف عامل غير مسجل من العمالة الفلسطينية، خاصة من سكان القدس والضفة الغربية. كما أدى إغلاق المعابر والمنافذ وتوقف الاستيراد والتصدير وتدمير المصانع والمزارع الفلسطينية، وعدم توفر المدخلات الإنتاجية إلى تعطل 200 ألف عامل ممن يعملون في القطاعات والأنشطة الفلسطينية. وبلغت نسبة البطالة 80 في المائة في قطاع غزة و65 في المائة في الضفة الغربية، وكانت نتيجتها تردي الأوضاع المعيشية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة وتفشي حالة الفقر في ضوء معدلات إعالة عالية تبلغ واحد إلى ثمانية.

ثانياً: تدني مستوى الخدمات الأساسية، تتمثل الخدمات الأساسية في الجوانب الحيوية الهامة للإنسان، مثل: الإسكان والتعليم والخدمات الصحية، وتوفر الوقود والكهرباء والمياه وغيرها من الضرورات الحياتية، وهذه تدنت بوضوح نتيجة للممارسات الإسرائيلية، خاصة وأنها تتحكم وبصفة مباشرة في هذه الخدمات، فنجد ارتفاع معدل وفيات الرضع من الأطفال، حيث بلغ سنة 2000 ثلاثة أضعاف ما هو سائد في أوروبا وإسرائيل، وبلغ هذا المعدل 150 في الألف، كما تراجعت المعدلات السريرية في المستشفيات، فأصبحت سرير لكل 1500 من السكان، وزادت حالات الإعاقة البدنية والعقلية، خاصة إثر الممارسات الإسرائيلية وجرح وإعاقة عشرات الآلاف، بجانب قلة توزيع العيادات الطبية، وتدني عدد الأطباء لعدد السكان، فلم يتعد المعدل طبيب لكل ألف من السكان. وواكب المؤشرات والدلالات المتدنية السابقة والمعقدة للفقر سوء الإسكان خاصة في مخيمات اللاجئين، وعدم وفرة الكهرباء والمياه والوقود والصرف الصحي، بالإضافة إلى ضعف انتشار المؤسسات والمراكز الثقافية، وتعطل الدراسة في المدارس والجامعات بنسبة زادت عن 50 في المائة من أيام الدراسة، مما يرسخ الممارسات الإسرائيلية للفقر والتجويع والحرمان كسلاح ضد الفلسطينيين. ودعم الاتجاهات السابقة ضآلة إمكانيات السلطة ونضوب مواردها، في ظل تجميد مستحققاتها من الضرائب من قبل السلطات الإسرائيلية وتدني تدفق العون الخارجي.

ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين  
(2000-1995)

(مليون دولار أمريكي)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	البيان
3,225.0	3,085.0	2,959.0	2,840.0	2,554.0	2,454.0	السكان (بالآلاف)
746.3	701.4	649.3	609.6	602.1	520.2	القوى العاملة (بالآلاف)
641.1	612.4	555.8	485.9	458.8	371.0	عدد العاملين (بالآلاف)
14.1	12.7	14.4	20.0	24.0	29.0	معدل البطالة %
96.2	139.0	120.6	82.6	64.7	39.0	العمالة في اسرئيل (بالآلاف)
544.9	473.4	435.2	403.3	394.1	335.0	العمالة في الاقتصاد الفلسطيني (بالآلاف)
						توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات %
13.0	13.0	12.0	13.0	14.0	17.0	- الزراعة
15.0	16.0	16.0	16.0	17.0	8.0	- الصناعة
22.0	22.0	22.0	18.0	17.0	22.0	- التشييد والبناء
50.0	49.0	50.0	53.0	52.0	53.0	- الخدمات والفروع الأخرى
4,579.0	4,954.0	4,464.0	4,182.0	3,879.0	3,504.0	إجمالي الناتج المحلي
5,466.4	6,125.0	5,617.0	4,914.0	4,546.0	4,055.0	إجمالي الناتج القومي
1,420.0	1,606.0	1,509.0	1,473.0	1,519.0	1,428.0	نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)
1,382.2	1,509.5	1,454.6	1,379.7	1,373.9	1,250.2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار)
1,650.1	1,866.3	1,830.3	1,621.4	1,610.4	1,446.7	نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي (بالدولار)
						مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي %
6.0	6.0	9.0	8.0	9.0	9.0	- الزراعة
18.0	18.0	19.0	19.0	20.0	22.0	- الصناعة
12.0	12.0	12.0	10.0	10.0	10.0	- التشييد والبناء
64.0	64.0	60.0	63.0	61.0	59.0	- الخدمات
1,094.2	1,273.0	1,208.0	1,152.0	780.0	485.0	الاستهلاك العام
4,727.1	4,647.0	4,227.0	4,148.0	4,231.0	3,641.0	الاستهلاك الخاص
5,821.3	5,920.0	5,435.0	5,300.0	5,011.0	4,126.0	مجموع الاستهلاك
127.1	119.5	121.8	126.7	129.2	117.8	نسبة الاستهلاك لإجمالي الناتج المحلي %
239.5	281.9	275.0	229.6	213.0	183.4	الاستثمار العام
1,257.4	1,480.1	1,444.0	1,205.4	1,118.0	962.6	الاستثمار الخاص
1,496.9	1,762.0	1,719.0	1,435.0	1,331.0	1,146.0	مجموع الاستثمار
32.7	35.6	38.5	34.3	34.3	32.7	نسبة الاستثمار لإجمالي الناتج المحلي %

تابع ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين  
(2000-1995)

(مليون دولار أمريكي)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	البيان
2.8	5.5	5.5	7.6	7.9	10.8	معدل التضخم %
857.0	880.0	863.0	774.0	745.0	667.0	صادرات السلع والخدمات
3,494.0	3,648.0	3,486.0	3,210.0	3,150.0	2,603.0	واردات السلع والخدمات
2,637.0-	2,768.0-	2,623.0-	2,436.0-	2,405.0-	1,936.0-	عجز الميزان التجاري (-)
18.7	17.8	19.3	18.5	19.2	19.0	نسبة الصادرات للنتائج المحلي %
76.3	73.6	78.1	76.8	81.2	74.3	نسبة الواردات للنتائج المحلي %
1,364.0	1,194.4	1,193.5	1,113.1	927.9	635.1	الموازنة العامة - إجمالي النفقات
424.0	267.4	374.7	323.2	218.3	134.0	النفقات الرأسمالية
31.1	22.4	31.4	29.0	23.5	21.1	النفقات الرأسمالية للموازنة %
940.0	927.0	818.8	789.9	709.6	501.1	النفقات الجارية
68.9	77.6	68.6	71.0	76.5	78.9	النفقات الجارية للموازنة %
						توزيع النفقات الجارية للموازنة %
41.2	46.4	40.8	42.7	43.2	38.9	- رواتب حكومية
14.3	14.1	13.9	14.3	12.3	18.0	- نفقات تحويلية %
13.4	17.1	13.9	14.0	21.0	22.0	- نفقات تشغيلية %
1,364.0	1,136.2	1,083.8	953.6	927.9	548.7	مجموع الإيرادات العامة
963.9	901.1	753.7	647.2	684.2	410.9	الإيرادات الجارية %
847.8	782.0	616.0	502.0	592.4	360.6	- إيرادات ضريبية
116.1	119.1	137.7	145.2	91.8	50.3	- إيرادات غير ضريبية
0.0	0.0	0.0	36.3	0.0	0.0	منح لدعم الموازنة
400.0	58.1	109.7	269.7	243.7	137.8	الدعم والمعونات الأجنبية
0.0	58.2-	109.7-	159.5-	0.0	86.4-	عجز الموازنة (-)
4,594.0	3,857.0	3,337.0	2,908.0	2,200.0	...	إجمالي موجودات البنوك
2,316.0	2,148.0	1,775.0	1,640.0	1,393.0	...	الموجودات الأجنبية
3,470.0	2,832.0	2,390.0	2,067.0	1,707.0	...	ودائع العملاء المقيمين
1,328.0	992.0	822.0	613.0	424.0	...	التسهيلات الإئتمانية منها :
911.0	894.0	736.0	550.0	420.0	...	للقطاع الخاص

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.